السفير الاثنين ٢٤/١/١٩٨٣

الدعوة إلى حملة وطنية شاملة للافراج عن المعتقلين لدى اسرائيل

دعا بيان صدر امس، عن تجمع اللجان والروابط الشعبية في لبنان، الى التصدي لقضية المعتقلين في سجون الاحتلال الاسرائيلي عن طريق حملة وطنية رسمية وشعبية شاملة لكشف انتهاكات الاحتلال امام الرأي العام العالمي.

وحدد بيان التجمع النقاط الاتية :

١ ـ ان تتبنى الحكومة رسميا قضية المعتقلين والاسرى في سجون المحتل الاسرائيلي، وان تقوم بحملة اتصالات واسعة على المستويين الاقليمي والدولي بهدف الضغط للافراج عن الاف المواطنين المعتقلين ، ومنع سلطات الاحتلال من الاستمرار في سياسة الاعتقالات الكيفية المتزايدة.

٢ ـ ان يقوم المفاوض اللبناني بادراج موضوع هؤلاء المعتقلين والاسرى في المفاوضات الثلاثية الجارية حاليا واعتبار الافراج عنهم مطلبا لبنانيا رئيسيا مرتبطا بشكل مباشر بمطلب الانسحابات.

٣ ـ تشكيل لجنة حكومية خاصة مهمتها متابعة شؤون المعتقلين والاسرى من مختلف الجوانب بما فيها رعاية اسرهم وعائلاتهم وتقديم المساعدات اللازمة لهم بالاضافة الى الحصر الدقيق لاسماء كافة المعتقلين والاسرى بعد ان تبين ان المحتل الصهيوني يتعمد اخفاء اسماء عدد كبير منهم عن ذويهم وعن الهيئات الدولية.

٤ـ معاملة كل موظف او مستخدم في القطاعين العام والخاص وموجود حاليا في سجون الاحتلال الصهيوني معاملة زملائه المداومين في اعمالهم ومنحه كافة حقوقهم وابطال اية اجراءات صدرت او تصدر بتسريح اي موظف او مستخدم بسبب اعتقاله لدى سلطات الاحتلال الصهيوني، ومنع اي اجراءات تستهدف تجميد رواتبه ومخصصاته.

٥ ـ التحضير الرسمي والشعبي لحملة اعلامية شاملة للتضامن مع الاسير والمعتقل في سجون المحتل الصهيوني في لبنان واعلان اليوم اللبناني والعربي والعالمي للتضامن مع هؤلاء الاسرى والمعتقلين.

٦ ـ تشكيل لجنة عالمية تضم ممثلين عن كافة الهيئات الدولية التي تهتم بحقوق الانسان مهمتها التحقيق باوضاع المعتقلين في معتقلات المحتل الاسرائيلي وكشف الحقائق امام الراي العام العالمي.

٧ ـ مطالبة الحكومة بشخص وزير الداخلية بالتحقيق والمحاسبة في قضية ابعاد المحامية الفرنسية مادلين لافي فيرون عن لبنان ، وهي التي كانت بصدد جمع معلومات عن نتائج واثار الاجتياح الصهيوني للبنان لتقديمها الى محاكمة راسل العالمية لاسيما لما لهذا الاجراء من انعكاسات سلبية على نشاط كافة الهيئات الدولية المتعاطفة مع لبنان».